تأمين الأخطار الفلاحية في الجزائر – دراسة تحليلية (2000 - 2020)

Insurance of agricultural hazards in Algeria - analytical study (2000-2020)

بالي حمزة *

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي– الجزائر

bali-hamza@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/06 تاريخ القبول للنشر: 2021/09/11 تاريخ النشر: 2021/10/20

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر, والتي تأثر سلبا على إنتاجيته، وهذا ما يجعل المستثمر الفلاحي بحاجة إلى إيجاد آليات لحماية ثروته الفلاحية.

لذا كان موضوع بحثنا هو محاولة تشخيص لأهم المخاطر الفلاحية الناجمة عن النشاط الفلاحي وتحديد أهم العوامل التي قد تساهم في إدارة الخطر والتقليل قدر الإمكان من خسائره المالية عند وقوعه، لذلك قمنا من خلال بحثنا إلى دراسة إدارة المخاطر الفلاحية من خلال آلية التأمين ومحاولة إبراز دور التأمين في تغطية مثل هذا المخاطر في حال وقوعها.

يعتبر التأمين في هذا المجال من أهم وسائل مواجهة مثل هذه المخاطر لما له من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للمخاطر الفلاحية التي قد يتعرض لها المستثمر الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: خطر، أخطار فلاحية، تأمين، تأمين فلاحي، الجزائر.

تصنيف JEL: Q10، Q18، G22.

Abstract:

As the agricultural sector is one of the risky sectors, which causes a negative impacts on its productivity, The subject of this research is a diagnostic of the most important agricultural risks and an identification of the most important factors that may contribute to the management of risk and minimize the possible financial losses when it occurs.

Insurance is considered as one of the most important means to face such risks through providing the insurance coverage of agricultural risks that may be exposed to the agricultural investor.

Keywords: risk, agricultural risk, insurance, agricultural insurance, Algeria.

Jel Classification Codes: Q10، Q18، G22.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دور كبيرا في التنمية الفلاحية.

فالتأمين الفلاحي من حيث كونه هدفا تنمويا يعمل على استدامة دخل الفلاحين وتعظيم ربحهم، وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم عن الخسائر الممكنة، مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي.وبكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدى بشركات التأمين إلى استحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدم العديد من التغطيات التأمينية,لذا فإن التأمين من أفضل الوسائل لإدارة مثل هذه المخاطر, حيث يتأت من خلال هذا النظام نقل عبء الخطر من الفلاحين إلى شركة التأمين والتي تتحمل بدورها تغطية الخسائر لكافة المخاطر المؤمن عليها لقاء قسط التأمين الذي يدفعه صاحب القرار لقاء الأمان.

1.1. الإشكالية: من خلال التوطئة السابقة الذكر ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني جاء هذا المقال ليناقش الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التأمين في إدارة وتغطية المخاطر الفلاحية في الجزائر؟**

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر، قمنا بطرح عدد من الأسئلة الثانوية، وهي:

- ✓ ما المقصود بالمخاطر الفلاحية؟.
- ✓ ما هي أشكال التأمين الفلاحي؟.
- ✓ ما هو واقع التأمين الفلاحي في الجزائر؟.

2.1. فرضيات البحث: على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ من السمات الأساسية للعمل الفلاحي خضوعه للطبيعة حيث يتم العمل وتجهيز الأرض وزراعة المحاصيل المختلفة في ظل مؤثرات طبيعية، والأخطار التي تصيب القطاع الفلاحي كثيرة ومتنوعة يرجع بعضها للظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية.
- ✓ هناك عدة أشكال للتأمين الفلاحي، الهدف منها تعويض الفلاح عن الخسارة التي يتعرض لها.
- ✓ لنظام تأمين المخاطر الفلاحية أهمية كبيرة للمستثمر الفلاحي، وهذا من خلال تحمل تغطية الأخطار والالتزام بالتعويض عند وقوع الأضرار.

3.1. أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث إلى الإسهام في كل ما من شأنه تحقيق سلامة القطاع الفلاحي من خلال إيجاد آلية لتغطية المخاطر الفلاحية، وهذا من أجل التقليل من المخاطر والخسائر في حالة حدوث أي حادثة، وبشكل عام نهدف من هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تشخيص لأشكال التأمين الفلاحي؛
- ✓ إبراز أهمية التأمين الفلاحي في حماية الفلاحيين وضمان بقائهم؛
- ✓ تشخيص لواقع سوق التأمين في الجزائر وما مدى مساهمته في تغطية الأخطار الفلاحية.

4.1. أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في تحقيق أهدافه في السعي للحد من مخاطر القطاع الفلاحي والخسائر المترتبة عنها، من خلال التأكيد على إدارة الأخطار وكذا تحديد إجراءات التأمين المناسب لها، إضافة لذلك:

- ✓ تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في مجال التأمين كأحد المواضيع المهمة التي تهدف إلى حماية الفلاحين؛
- ✓ أردنا من خلال هذا البحث معالجة المخاطر الفلاحية باستخدام آلية التأمين؛

- ✓ إبراز أهمية التأمين الفلاحي في الحفاظ على ممتلكات الفلاحين ومحاولة إعطاء صورة واضحة على واقع التأمين الفلاحي في الجزائر.

5.1. منهجية الدراسة: اتبعنا في تحليل الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المتبناة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمنا هذين المنهجين حتى يتسنى لنا وصف التأمين الفلاحي وتحليل وفهم المعطيات والاحصائيات.

ومن أجل حوصلة وفهم الموضوع فقد تم تقسيم هذا المقال إلى محورين:

- ✓ الأسس النظرية للخطر والتأمين؛
- ✓ دراسة تحليلية للتأمين الفلاحي في الجزائر.

2. الأسس النظرية للخطر والتأمين:

إن معرفة الأخطار وتحديدها وقياسها وتقييمها يساعد على اتخاذ الوسائل المناسبة لتقليلها أو القضاء عليها أو تحويلها, وذلك بأقل قدر ممكن من التكلفة, ويعتبر التأمين في هذا المجال من أفضل الوسائل لإدارة الأخطار، بحيث يتأتى من خلال هذا النظام نقل عبء الخطر إلى شركة التأمين.

2. 1. ماهية الخطر:

رغم التقدم في الإمكانيات المتاحة للإنسان فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة والعامة والتنبؤ العلمي الذي يساعده على اتخاذ قرارات سليمة, إلا أن هذا لا يزيل القلق الذي يلازم متخذ القرار ببقاء وجود الخطر.

2.1.1. مفهوم الخطر ومسبباته

أ. مفهوم الخطر: اختلفت آراء كتاب التأمين والاقتصاديين والرياضيين حول تعريف الخطر، وفيما يلي نورد بعض هذه التعاريف:

عرفه "طارق عبد العال حماد" بأنه: « الحالة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس للنتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة» (طارق عبد العال حماد, 2003).

أما "ناشد محمود عبد السلام" فعرفه بأنه: « عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي » (ناشد محمود عبد السلام, 2003).

بينما يعرفه "Madura" بأنه: « احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات » (سمير عبد المجيد رضوان, 2005).

ويمكن تحديد مفهوم الخطر على أنه: «احتمال حدوث خسارة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين» (محمد صلاح الدين صدقي, 2004).

ب. مسببات الخطر (العوامل المساعدة على تحقق الخطر): في الواقع العملي دائما ما يرتبط الخطر بمسبباته حيث يقال خطر الحريق وخطر المرض وخطر السرقة...الخ.

مسببات الخطر أو العوامل المساعدة على تحقق الخطر هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة ويمكن أن تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة عن تحقق الخطر أو الاثنين معا (محمد توفيق البلقيني, 2005), ويعرفها الدكتور سلامة عبد الله سلامة بأنها: «مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص أثناء حياتهم» (أسامة عزمي سلام, 2007).

ويمكن تقسيم العوامل المساعدة لوقوع الخطر إلى ثلاثة أقسام هي:

- ✓ **عوامل موضوعية:** وتتكون من خصائص الشيء موضوع الخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخسارة أو تزيد من حجم الخسارة المادية أو كليهما معا. وعادة ما ترتبط هذه المسببات بالخواص الطبيعية أو الفسيولوجية للشيء أو الشخص المعرض للخطر (مختار محمود الهانس, 2002).
- ✓ **عوامل شخصية:** وهي تلك العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد (مختار محمود الهانس, 2002).
- ✓ **عوامل طبيعية:** وهي عوامل تزيد من احتمال وقوع الخطر بأنواعه المختلفة, وذلك نتيجة لوقوع كوارث طبيعية كالفيضانات, البراكين, الزلازل والأعاصير...إلخ, فلا شك أن إنشاء أحد المباني في مناطق زلزالية يكون معرض بدرجة كبيرة لخطر الانهيار والتهدم (نيل كروكفورد, 2007).

2.1.2. تقسيمات الخطر : يمكن تقسيم الأخطار من حيث نتائج تحققها إلى نوعين رئيسيين هما:

أ. الأخطار غير الاقتصادية: تعرف الأخطار غير الاقتصادية بأنها تلك الأخطار التي يؤدي تحققها إلى خسارة معنوية لا يمكن تقييمها نقديا (عيد أحمد أبوبكر, 2008).

ب. الأخطار الاقتصادية: وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية يتحملها صاحب القرار, مثل خطر الحريق وخطر السرقة والوفاة.

2.2. الأخطار التي يتعرض لها القطاع الفلاحي: من المعلوم أن القطاع الفلاحي يقدم منتجين نباتي وآخر حيواني.

1.2.2. تتكون الثروة الحيوانية من الماشية والجمال والأغنام وغيرها وتتعرض هذه الحيوانات لأخطار المرض، الذبح المبكر الاضطراري، الإصابات، إضافة إلى تعرضها لأخطار النقل. يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض و يسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لفرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن (المادة 49 من الأمر 95-04).

2.2.2. أخطار المحاصيل الفلاحية: من السمات الأساسية للعمل الفلاحي خضوعه للطبيعة حيث يتم العمل وتجهيز الأرض وزراعة المحاصيل المختلفة في ظل مؤثرات طبيعية.

والأخطار التي تصيب القطاع الفلاحي كثيرة ومتنوعة يرجع بعضها للظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية.

أ. الأخطار الطبيعية: هي تلك التي تنتج عن ظواهر طبيعية، أي بفعل عوامل طبيعية لا دخل للإنسان في حدوثها ولا يستطيع منعها، وتتمثل هذه الأخطار فيما يلي:

- **البرد والصقيع:** يعتبر البرد من أخطر العوامل الجوية على حياة النبات حيث يتسبب في تمزق أوراقه وتلف الثمار، أما الصقيع فيؤثر خاصة على عملية التزهير وقد يتسبب في هلاك النبات تماما.
- **الرياح:** تؤثر الرياح على النباتات الفلاحية تأثيرا ضارا فيؤدي هبوب الرياح القوية إلى تمزق أوراق النبات واقتلاعها من جذورها و إلى سقوط الثمار في مرحلة النضج مما يتسبب في أضرار مادية كبيرة للفلاحين.
- **الرطوبة والجفاف:** عدم توفر الرطوبة اللازمة لنمو النبات يؤدي إلى نقص في كمية إنتاجه, أما الجفاف فيقصد به انخفاض درجة الرطوبة في الجو مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة وفقد النبات لجزء كبير من الماء مما يؤدي إلى هلاك النبات.
- **الزلازل:** ينتج عنها تصدع في طبقات الأرض مما يتسبب في هلاك الأنفس والمحاصيل الفلاحية وهدم المباني.
- **الفيضانات:** تتسبب الفيضانات في اختناق النباتات وجرفها وتلفها.

ب. الأخطار الاجتماعية: وهي لا تقل خطورة عن الأخطار الطبيعية وتتمثل في:

- **الحريق:** الجانب الأكبر لحدوث الحريق يرجع إلى الإنسان وتدخله في حدوث الخطر بتعمد الحريق وإلحاق الضرر بصاحب المحصول أو الممتلكات، حيث يكثر حدوثه في موسم الحصاد للمحاصيل الفلاحية وكذا في فصل الصيف.
- **خطر السرقة والسطو:** هذا النوع من الخطر شائع في مجال الفلاحة وذلك بسبب اتساع رقعة الأراضي الفلاحية بشكل يصعب معه توفر الحماية الكاملة.

ج. أخطار الإصابة بالأمراض النباتية: تنقسم الأمراض التي تصيب النبات إلى أمراض طفيلية، بكتيرية وفيروسية, وكذا الأمراض غير طفيلية والتي تحدث للنبات لاختلافات فسيولوجية فيه، لعدم ملائمة البيئة لعملية نموه، من هذه الأمراض مرض الجرب الذي يحدث على سبيل المثال لنبات الطماطم ومرض الصدأ الذي يصيب نبات القمح، وإصابة النباتات بالأمراض تؤثر في كمية إنتاجها وقد يؤدي المرض إلى هلاك النبات أو التأثير في جودة أو مظهر الثمار مما يقلل في قيمتها في الأسواق فضلا عما يتكبده المنتج من تكاليف بهدف العلاج والوقاية.

د. أخطار الإصابة بالآفات الحشرية.

3.2. الأسس النظرية للتأمين الفلاحي

يتعرض الإنسان لكثير من الأخطار البحتة التي يترتب على تحققها خسائر مالية أو معنوية أو كليهما، وبالتالي فهو يسعى منذ القدم إلى استخلاص الحلول والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار والوقاية من آثارها، ومن بين وسائل الوقاية التي يستند إليها الإنسان التأمين.

1.3.2. ماهية التأمين الفلاحي

أ. تعريف التأمين: هناك عدة تعريفات للتأمين تختلف في مضمونها بحسب من يعرفها وكونه من الاقتصاديين أو من رجال التأمين أو من فقهاء القانون.

- **التأمين من الناحية القانونية:** من تعريفات رجال القانون نذكر تعريف "سلوتر" الذي قال بأن التأمين هو شراء الأمن، وذلك أن المؤمن له مدفوعا بالرغبة في حماية نفسه ضد خطر ما فإنه يشتري من المؤمن حق التعويض إن وقع الضرر بسبب ذلك الخطر ويقال لثمن الشراء (قسط) (رمضان أبو السعود, 2000).

وعرف القانون المدني الجزائري التأمين في مادته 619 على أنه: « عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد, وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى».

- **تعريفات الاقتصاديين للتأمين:** ضمن تعريفات الاقتصاديين نذكر تعريف "فريدمان" و"سافاج" حيث يعرفان التأمين بقولهما "إن الفرد الذي يقوم بشراء تأمينات من الحريق على منزله، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل كاملة) واحتمال كبير بألا يخسر شيئا، وهذا يعني أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد".

ومن تعريفات رجال التأمين نذكر تعريف "ويليت" عندما عرفه قائلا: التأمين مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبء الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

ب. تعريف التأمين الفلاحي: التأمين عموما هو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية من خسارة محتملة، والتأمين الفلاحي هو فرع من فروع التأمين ومنه يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه: وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة, بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات والاستزراع المائي والبيوت البلاستكية الفلاحية.

2.3.2. نشأة التأمين الفلاحي

يتواجد التأمين الفلاحي في بعض البلدان المتقدمة منذ أكثر من قرن وبالعكس من ذلك لا يزال القطاع ضعيف في البلدان المتوسطة ومنخفضة الدخل.

خلال الفترة الممتدة بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين،كان هناك تقدم كبير في برامج التأمين على المحاصيل الفلاحية في القطاع العمومي في أمريكا اللاتينية وآسيا, وهي برامج مرتبطة عادة بقروض الإنتاج الموسمي لصغار الفلاحين.

ونفس البرامج الحكومية تم تطبيقها في بلدان الإتحاد السوفياتي منذ التسعينات، نتيجة لتدهور برامج القطاع العمومي وتراجع أثرها على الفلاحين، كذلك قامت عدة حكومات بتشجيع التأمين الفلاحي من خلال القطاع التجاري الخاص والذي غالبا ما يكون بدعم مالي حكومي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يعد التأمين الفلاحي مكملا لأدوات أخرى ترمي إلى ضمان استقرار مداخيل المنتجين. في العادة تقوم الحكومات بوضع اهتمامها الكبير على إدارة الإنتاج الفلاحي و أسواق المدخلات الفلاحية كأداة لاستقرار مداخيل المنتجين من خلال آلية دعم الأسعار، إعانات المدخلات وآليات أخرى.

في نظر الحكومات، التأمين الفلاحي هو مكمل لتلك الأدوات التقليدية من خلال مجابهة أخطار الإنتاج وباستثناء بعض البلدان كالولايات المتحدة، فإن التأمين الفلاحي لا يقوم بتغطية تقلبات الأسعار.

وحسب البنك العالمي فإن التأمين الفلاحي متوفر في الوقت الحالي في أكثر من مائة بلد، سواء كبرامج جد متطورة أو كبرامج انتقائية.

3.3.2. أهمية التأمين الفلاحي

يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية, إذ أن الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها نظام التأمين الفلاحي، هي فكرة التعاون، فتطبيقه يقوم على أساس وجود أشخاص متعددين يشتركون بهدف واحد، وهو اتقاء نتائج أخطار متوقعة، فيتقبلون مقدماوقبل تحقق هذه الأخطار تحمل ما قد يقع منها موزعا عليهم جميعا وبذلك يعملون على تخفيف أعباء الأخطار وما ينتج عنها من أضرار. ويمكن تلخيص أهمية التأمين الفلاحي بشكل عام بالآتي (محمد عبد الكريم منهل, 2009):

- ✓ الوقاية والمنع والأمان, في الحقيقة أن التأمين لا يعمل على منع وقوع الخطر ولكنه يسهم في الحد من الخسارة التي يسببها إن هو حدث, كذلك تمكين الفلاح من التوسع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريق الائتمان، فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمانة مؤكدة لتمويل الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ يساعد التأمين الفلاحي على توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي والسياسي؛

- ✓ التعويض وتوزيع الخسائر, إن الخسارة إذا ما حلت بمنتج زراعي قد تؤدي إلى فقدان الدخل الزراعي كاملا ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الناس تكون الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة, وهذا ما يؤدي بالحفاظ على النشاط الفلاحي.
- ✓ يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حد أدنى من الدخل للفلاح ويحقق له الاستقرار فتهيأ له الظروف للتنمية, كذلك يساعد التأمين الفلاحي على التوسع في النشاط الفلاحي بتشجيع الاستثمار في الريف وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد.
- ✓ يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الإعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث والحفاظ على الموارد الفلاحية والريفية.
- ✓ إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.

4.3.2. أنواع التأمين الفلاحي: يتخذ التأمين الفلاحي عدة أشكال وهي:

أ. المنتجات النباتية: يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن لهم عن الأضرار التي تصيب المحاصيل حسب عقد التأمين المتفق عليه بشرط دفع الأقساط في مواعيدها وكذا الالتزام بقواعد الوقاية.

و نجد في التأمينات النباتية ما يلي:

- التأمين ضد حرائق المحاصيل؛
- التأمين ضد حريق الأعلاف والتبن؛
- التأمينات المركبة: ضد البرد وحرائق المحاصيل؛
- التأمينات المتعددة للأخطار المتعددة للبيوت البلاستكية؛
- التأمين المتعدد الأخطار للبطاطا؛
- التأمين المتعدد الأخطار للطماطم الصناعية؛
- التأمين المتعدد الأخطار الفلاحية؛
- التأمين المتعدد الأخطار للأشجار المثمرة؛
- تأمينات المشاتل الأشجار المثمرة والكروم؛
- التأمين المتعدد لأشجار الزيتون؛
- تأمينات شبكات السقي.

ب. التأمينات الحيوانية: تغطي هذه التأمينات الثروة الحيوانية ضد الأخطار:

- تأمين الأخطار المتعددة على البقر؛
- تأمين الأخطار المتعددة للدجاج والديك الرومي؛
- تأمين الأخطار المتعددة على النحل؛
- التأمين متعدد أخطار الأغنام؛
- تأمين متعدد أخطار تربية الخيول؛
- تأمين متعدد أخطار الماعز؛
- تأمين متعدد أخطار الأرانب؛

ج. المسؤولية المدنية: في إطار الوظائف المرتبطة بالنشاط الفلاحي يعتبر مسؤولا مدنيا كل شخص يتصرف في إطار وظائفه عن تبعت أخطائه على الغير حيث يمكن لشركات التأمين توفير تغطيات عن خطر مسؤوليتهم المدنية للتعويض عن الأضرار التي يمكن أن يتسببوا فيها للغير, ويهدف التأمين على المسؤولية المدنية إلى تغطية الخسائر المادية المترتبة عن المسؤولية المؤمن له بسبب الأضرار التي ألحقت بالغير والتي يكون فيها مسؤولا قانونيا، كما يهدف التأمين على المسؤولية المدنية إلى تحقيق الحماية بفضل الضمان الذي تمنحه شركة التأمين، حيث يمكن للفلاح تعويض الغير المتضرر عن كل الخسائر التي وقعت بسبب مسؤوليته.

يجب أن يأخذ عقد التأمين على المسؤولية المدنية للفلاح مبلغ التأمين أو الحد الأقصى للضمان بعين الاعتبار والذي يمكن أن يرتبط بمجموعة من العناصر كطبيعة ونوع نشاطه الفلاحي، مساحة الأراضي المستغلة.

3. دراسة تحليلية للتأمين الفلاحي في الجزائر

1.3. النشاط والتغطية التأمينية للتأمين الفلاحي في الجزائر

1.1.3. تحليل الإنتاج:

من خلال الجدول أدناه سوف نحاول توضيح تطور إنتاج التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2020 وتحليلها.

جدول 1: إنتاج التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000 / 2020 **الوحدة:** مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الإنتاج	19.501	21.511	28.985	31.311	35.758	41. 620	46.474
التأمين الفلاحي	**599**	**1.228**	**1.143**	**727**	**583**	**589**	**574**
السنوا ت	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
حجم الإنتاج	53.789	67.884	77.339	81.713	86.675	99.630	113.995
التأمين الفلاحي	**517**	**716**	**762**	**1051**	**1047**	**1398**	**1758**
السنوا ت	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
حجم الإنتاج	125.505	127.684	129.590	130.240	143.334	152.229	147.168
التأمين الفلاحي	**3 356**	**3757**	**3371**	**2 630**	**2 473**	**2683**	**2207**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2020/2000.

نرى من خلال الجدول أن رقم أعمال التأمين الفلاحي منخفض نسبيا, لكن عرف تطورا خلال سنتي 2001 و 2002 حيث انتقل من 599 مليون دج سنة 2000 الى 1143 مليون دج سنة 2002 وهذا نتيجة لتطبيق البرامج المدعمة من قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الممول من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والبنك الفلاحي للتنمية الريفية, حيث بموجبه كان التأمين الفلاحي شرطا للاستفادة من تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

كذلك نرى من خلال الجدول أن رقم أعمال التأمين الفلاحي لم يفوق منذ سنة 2005 إلى غاية 2013 نسبة 1%, حين شكل رقم أعمال التأمين الفلاحي سوى 589 مليون دج, كما نلاحظ تراجع رقم أعمال التأمين الفلاحي خلال سنوات 2016 ,2017 و 2018, حيث كان يقدر انتاج التأمين الفلاحي سنة 2015 بـ 3757 مليون دج ليتراجع إلى 2473 مليون دج سنة 2018, وهذا راجع لعدة أسباب يمكن ذكر أهمها والمتمثل في سياسة التقشف المطبقة من طرف الدولة عند انخفاض أسعار

النفط خلال السنوات الاخيرة الماضية والتي مست لا محالة الدعم المقدم للفلاحين وبالتالي تراجع الاستثمارات الفلاحية مما أثر سلبا على رقم أعمال التأمين الفلاحي. كذلك ندرة الامطار خلال السنوات الأخيرة أثرت سلبا على القطاع الفلاحي وأدت الى تراجع رقم أعمال التأمين الفلاحي.

كذلك نرى أنه خلال سنة 2019 حقق قطاع التأمين الوطني مبلغ 152.2 مليار دينار مقابل 143.3 مليار دينار جزائري خلال سنة 2018، مسجلا مسجلا بذلك تطورا إيجابيا بنسبة 6.1 بالمائة. كذلك خلال هذه السنة (2019) يواصل التأمين الفلاحي نموه مسجلا بذلك زيادة بنسبة 8.5 بالمائة, ويرجع سبب هذه الزيادة الى زيادة فروع منتجات التأمين الفلاحي (الانتاج الحيواني, الانتاج النباتي والاضرار الفلاحية الأخرى) ووفقا للمجلس الوطني للتأمينات, فإن هذه الزيادة تعزى الى توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال "المخاطر المتعددة للأبقار", "المخاطر المتعددة للماعز" و "المخاطر المتعددة للبيوت البلاستيكية".

خلال سنة 2020 لم تسلم شركات التأمين من الأزمة الصحية (كوفيد 19) وآثار تدابير الوقاية من وباء فيروس كورونا والسيطرة عليه, مما كان له أثر على قطاع التأمين ككل, حيث شهد تراجعا في رقم الأعمال بحوالي 5 مليار دج, وهذا ما أثر على جميع فروع التأمين.

وخلال سنة 2020, التأمين الفلاحي كذلك ، شهد انخفاضا حادا في رقم الاعمال مقارنة بسنة 2019, حيث انخفض بنسبة 17.8 بالمائة وهذا نظرا لصعوبة جهود الشركات في تسويق الخدمات وكذا صعوبة تسويق المنتجات الفلاحية.

ويعزى كذلك هذا التراجع بشكل أساسي إلى التأخيرات التي حدثت أثناء إطلاق حملة "بذرة الحرث 2021/2020". ترتبط التأخيرات بالأزمة الصحية الدورية لـ Covid-19 ، ولكن أيضا بالقيود المتعلقة بتمويل اعتمادات حملة القرض الرفيق من قبل بنك BADR.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من الأهمية القصوى للتأمين الفلاحي في توفير الامان والطمانينة وكذا التغطية التأمينية للفلاحين ومن ثم مساهمته في تنمية القطاع الفلاحي, إلا أن مساهمته في رقم أعمال التأمين على المستوى الوطني لم تتعدى ثلاثة بالمائة خلال سنوات الدراسة, وهو ما يعني عدم اهتمام الفلاحين بهذا النوع من التأمين وهذا راجع لعدة اعتبارات منها ضعف الثقافة التأمينية لدى الفلاح الجزائري والتي من بينها نظرة الفلاحين الدينية للتأمين, وكذا ارتفاع أقساط التأمينات وعدم توفر منتجات تأمينية ملائمة لمختلف الأنشطة الفلاحية في الجزائر.

2.1.3. تحليل التعويضات: من خلال الجدول أدناه سوف نحاول توضيح تعويضات التأمين الفلاحي في الجزائر.

جدول 2: تطور تعويضات التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000 / 2020 **الوحدة:** مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التعويضات	12.560	14.022	14.804	17.146	17.150	52.361	23 994
التأمين الفلاحي	**474**	**304**	**314**	**427**	**401**	**295**	**975**
السنوا ت	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
حجم التعويضات	25470	34772	36056	35 678	43 176	50 707	54 059
التأمين الفلاحي	**237**	**248**	**172**	**412**	**481**	**533**	**102**
السنوا ت	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
حجم التعويضات	61 832	67 821	63 120	64 962	66 565	73 943	60 763
التأمين الفلاحي	**1092**	**1527**	**1276**	**1036**	**1023**	**960**	**1148**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2020/2000.

من خلال الجدول نلاحظ أن التعويضات في السنوات الأولى في حدود متقاربة, أما في سنة 2003 بصفة خاصة فعرفت خسائر كبرى على اثر سقوط طائرة بوينغ للخطوط الجوية الجزائرية و زلزال 21 ماي 2003, إذ ارتفعت التعويضات خلال هذه السنة بـ 2.3 مليار دج.

أما سنة 2005 فتميزت بالتسوية الكلية لكارثة سكيكدة (انفجار GL1K) التي حدثت في جانفي 2004, حجم الحادث (32 مليار دج) وهذا المستوى يمر من 17 مليار دج سنة 2004 إلى 52 مليار دج سنة 2005, وهذا الارتفاع قد مس على وجه الخصوص شركة CAAT كمؤمن لهذا الخطر و شركة CASH التي ساهمت أيضا في تغطيته, وخلافا لسنة 2005, فقد تميزت سنة 2006 بعودة قيم التعويضات إلى مستواها الطبيعي حيث قدرت بحوالي 24 مليار دج, وبقيت في ارتفاع تدريجي خلال باقي السنوات, حيث بلغت 60.7 مليار دج سنة 2020.

أما فيما يخص تعويضات التأمين الفلاحي فنرى من خلال الجدول أعلاه أن حجم التعويضات في حدود متقاربة وهي نسبيا منخفضة مقارنة بأنواع التأمين الأخرى, وخلال معظم السنوات لم تتجاوز تعويضات التأمين الفلاحي نسبة 2% بالنسبة للتعويضات الاجمالية.

والملاحظ كذلك أن مستوى تعويضات التأمين الفلاحي خلال السنوات الأخيرة (منذ سنة 2014) كانت قياسية وهذا بسبب الخسائر الناجمة عن الفيضانات وسوء الأحوال الجوية والحرائق التي ضربت المحاصيل الزراعية خلال هذه الفترة, كذلك التعويضات المقدمة للمربين المتضررين من مرض الحمى القلاعية, حيث تم القضاء على 2500 رأس من البقر بسبب إصابتها بالمرض.

أما في سنة 2017 فقد شهدت تعويضات التأمين الفلاحي انخفاضا قدر بنسبة 19.4 بالمائة وهذا مقارنة بسنة 2016, هذا الانخفاض راجع الى فرع التأمين الفلاحي المتعلق بالانتاج الحيواني والذي انخفض بنسبة 39 بالمئة بسبب عدم تجديد عقود الماشية الموقعة من قبل المروجين الشباب المسجلين في برامج ANSEJ و CNAC, كما انخفض تأمين "إنتاج المحاصيل" و "الآلات والمعدات الزراعية متعددة المخاطر" بنسبة 18.2بالمائة و 26.7بالمائة على التوالي.

كذلك شهدت سنة 2019 انخفاضا في تعويضات التأمين الفلاحي بقيمة 126 مليون دج أي بنسبة 12.4 بالمائة وهذا مقارنة بسنة 2019. في حين شهدت التعويضات ارتفاعا معتبرا سنة 2020 قدر بنسبة 19.5 بالمائة محققة بذلك زيادة في التعويضات بقيمة 187 مليون دج وهذا مقارنة بسنة 2019, سبب هذا الارتفاع راجع الى التعويضات الممنوحة للمتضررين من الحرائق الاخيرة التي شهدتها الجزائر في عديد ولايات الوطن, حيث شملت التعويضات الفلاحين ومربي المواشي والابقار.

2.3. معوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي

هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام انتشار وتعميم خدمات التأمين الفلاحي، لعل من أهمها:

- ✓ عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين وتخوفهم من كل نشاط جديد، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية، واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير الدعم والمعونات والتسهيلات، ولذلك يلزم بذل جهد مبدئي كبير في التوعية والتثقيف؛
- ✓ قلة توفر خبراء متخصصين في مجال التأمين الزراعي الميداني، وضعف الممارسة الميدانية مما ينعكس سلبا أمام احتساب الأقساط والتعويضات وإقناع الفلاحين بأهمية التأمين في دعم الإنتاج الزراعي وحمايته؛
- ✓ عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الإنتاج والإحصائيات المتعلقة بالفلاحة, المساحات المزروعة والخسائر التي يتعرض لها الفلاحون؛

- ✓ انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي في مجال التأمين الفلاحي, حيث أن نجاح هذا الأخير يقتضي توفر قدر كافي من النضج من أجل استيعاب وفهم متطلبات نجاح هذا النوع من التأمين؛
- ✓ النظرة الدينية للتأمين لدى الفلاحين وكذا ارتفاع أقساط التأمينات وعدم توفر المنتجات التأمينية الملائمة لمختلف الأنشطة الفلاحية التي تتناسب مع أنشطة القطاع؛
- ✓ الاعتماد على الإعانات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة عقب كل خطر فلاحي أو كوارث تمس الفلاحين، وهذا ما جعل الفلاحين لا يكترثون لحماية ثروتهم الفلاحية.

4. خاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في امتصاص عدد معتبر من القوة العاملة من خلال توفير مناصب عمل, لكن هناك مجموعة من المخاطر التي تعيق لا محالة النشاط الفلاحي وتترتب على ذلك خسارة سوى للفلاحين أو الدولة مما يعيق التنمية على مستوى القطاع الفلاحي, لذا كان من الواجب البحث عن آلية للحد من هذه المخاطر. وللحد من هذ المخاطر أثبتنا من خلال صحة الفرضية الثانية, أنه يمكن ملاحظة أن هناك عدة أشكال للتأمين الفلاحي والهدف منها تعويض الفلاح أو المستثمر عن الخطر الذي يتعرض له. وعليه يعد لنظام التأمين الفلاحي أهمية كبيرة للفلاحين وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، لكن غياب الثقافة التأمينية لدى الفلاحين كانت سببا في تدني رقم أعمال هذا الفرع.

1.4. النتائج:

وعليه من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج تتمثل في:

- ✓ يعتبر التأمين كإستراتيجية أمان يعتمد عليها متخذ قرار التأمين (الفلاح) للتخفيف من حالات القلق والخوف والشك من حدوث بعض الأخطار الاحتمالية التي قد يتأتى عنها ضياع ممتلكاته؛
- ✓ إن حالة الشك وعدم اليقين من المقدرة على مواجهة المخاطر الفلاحية تكون دافعا للمستأمن في اتخاذ قرار التأمين ضد مثل هذه الأخطار؛
- ✓ أمام المستثمر الفلاحي مجموعة من الخيارات لإدارة المخاطر الفلاحية وكذا مجموعة من السياسات التأمينية التي تختلف من حيث المبادئ والميكانيزمات والأخطار التي تهدف لتغطيتها؛
- ✓ إن التأمين الذي يكفل ضمان ممتلكات الفلاحين يمنح للفلاح الاستقرار المالي ويشجع بذلك استمرارية القطاع والذي ينعكس مباشرة وإيجابا على سلامة اقتصاد الدولة؛
- ✓ تواجه خدمات التأمين الفلاحي في الجزائر معوقات عديدة، وأهمها يقع في عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية والحيوانية، وعدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء أضافية واعتمادهم الكبير على الدولة عن طريق الدعم والمعونات والتسهيلات؛
- ✓ للتأمين دور فعال في تغطية المخاطر الفلاحية وهذا من خلال حجم التعويضات شبه المعتبرة والمسددة في إطار تعويض الحوادث حيث بلغت التعويضات خلال سنوات الدراسة 5870 مليون دج ويعتبر هذا المبلغ معتبر نسبيا وهو يبين ويبرز المساهمة الفعالة للتأمين في تغطية مثل هذه الأخطار.

2.4. التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، نحاول تقديم جملة من التوصيات نراها ضرورية وذات صلة بموضوع الدراسة، وهي كالتالي:

- ✓ توفير إحصائيات دقيقة عن النشاط النباتي والحيواني في الجزائر، وتشمل كافة المعلومات المتعلقة بها وأنواع الخدمات المقدمة لحمايتها، وتحديد المخاطر والأضرار والخسائر المحتملة بشكل علمي لكل نشاط. واستخدام بطاقات إحصائية لأنشطة الإنتاج الزراعي وتحديثها بشكل مستمر، وتغذيتها بالمعلومات المستجدة وتأشير المتغيرات عليها، مما يعطي لشركات التأمين الفلاحي القوة والدقة في تحديد المخاطر والتأمين عليها، واحتساب السعر التأميني بشكل دوري وفق المتغيرات التي تحدث في النشاط المعني؛
- ✓ استكمال الجهود لرفع الوعي التأميني لدى جميع الأطراف ذات الصلة وتشمل مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات والفلاحين بصفة خاصة, كذلك تطوير وتحسين نظام التأمين الفلاحي، والاستفادة من تجارب الدول المختلفة في إعداد نظام متطور يستند على الأسس العلمية والموضوعية في ضبط عملية التأمين، منذ أبرام العقد وحتى دفع التعويض؛
- ✓ ضرورة إعداد سياسة وطنية للوقاية من المخاطر الفلاحية التي تهدد القطاع في كل سنة, وحادثة حرائق الغابات خلال السنة الحالية 2021 والسنوات الماضية أكبر دليل, خاصة في ظل الواقع الحالي الذي تعيشه البلاد (انخفاض أسعار النفط) وضرورة التوجه نحو القطاع الفلاحي.

5. قائمة المراجع

1. المادة 49 من الأمر 95-04 الصادر في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات.
2. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى (2007)، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 31.
3. رمضان أبو السعود (2000)، أصول التأمين، ط2، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص 37.
4. سمير عبد المجيد رضوان (2005)، المشتقات المالية، دار الجامعات للنشر، مصر، ص 51.
5. طارق عبد العال حماد (2003)، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 16.
6. عيد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو (2008)، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، ص 38.
7. محمد توفيق البلقيني, جمال عبد الباقي واصف (2005), مبادئ إدارة الخطر والتأمين, المؤسسة العربية للعلوم والثقافة, الطبعة الأولى, مصر, ص 17.
8. محمد صلاح الدين صدقي وآخرون (2004), التأمينات التجارية والاجتماعية, مكتبة عين شمس, القاهرة, مصر, ص 15.
9. محمد عبد الكريم منهل (2009), دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق, جامعة الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, ص 4.
10. مختار محمود الهانس (2010)، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 18.
11. مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة (2002)، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 17.
12. ناشد محمود عبد السلام (2003)، إدارة الأخطار، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، ص 6.
13. نيل كروكفورد (2007)، مدخل إلى إدارة الخطر، ترجمة: تيسير حمد التريكي، مصباح كمال، الطبعة الثالثة، ص 87.